(قيمة المواطنة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية)

د / غريب مختار، جامعة زيان عاشور الجلفة

د / عبد الله مصطفى، جامعة لونيسي علي البليدة 2

ملخص

يرتبط مفهوم المواطنة بعدة مفاهيم أخرى مثل الوطن والوطنية والقومية والأمة، وما تحمله هذه المفاهيم من مقومات تدخل في بنية الهوية الانسانية، مثل اللغة و الدين و العادات و التقاليد و القيم التي تعبر عن هوية الفرد ، غير أن تآكل هذه المقومات في ظل غياب دولة الحق و القانون يؤدي الى الهجرة غير الشرعية ، التي ليست أكثر من التعبير عن اليأس الذي يعبر عنه تلاشي مفهوم المواطنة .

كلمات مفتاحية: قيمة المواطنة، الهجرة غير الشرعية

Résumé

Le concept de citoyenneté est lié à plusieurs autres concepts tels que patrie, national, national et nation, qui sont enchâssés dans la structure de l'identité humaine, tels que la langue, la religion, les coutumes, les traditions et les valeurs qui expriment son identité, L'absence d'état de droit conduit à l'immigration clandestine, expression du désespoir exprimée par la disparition du concept de citoyenneté.

Mots-clés: valeur de la citoyenneté, immigration clandestine

مقدمة:

كل حديث عن مفهوم الدولة يحيلنا إلى التكتل البشري الذي يشغل هذه الحدود السياسية، و هي ما يعرف بالمواطن والذي يتوقف وجوده على وجود الدولة في ظل جملة من الضوابط المتبادلة بين الفرد و الهيأة السياسية التي ينتمي إليها، غير أن هذا المصطلح مطاط يأخذ تعريفات مختلفة ففي اللغة العربية اشتق هذا اللفظ من الوطن و يعرفه ابن منظور في كتاب "لسان العرب" " الوطن هو : المنزل الذي نقيم به ، و هو موطن الانسان و محله و الجمع أوطان " أما في اللسان الغربي هو الفرد الذي ينتمي لدولة معينة في ظل جملة من الروابط القانونية و السياسية التي تجمع المواطن بوطنه الذي يعيش فيه و تعرف موسوعة " كولير " الأمريكية المواطنة على أنها " أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية " (الدجاني، 1999 ، ص:96)

أما في الموسوعة السياسية " تُعرف المواطنة بشكل عام على أنها المكان الذي يستقر فيه الفرد بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها و يكون مشاركا في الحكم و يخضع للقوانين الصادرة عنها ، و يتمتع بشكل متساوي دون أي نوع من التمييز كاللون و اللغة – مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق و يلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها ... و يترتب على المواطنة الديمقراطية أنواع رئيسية من الحقوق و الحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين كالحقوق المدنية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية...

و بناء على هذا تكون المواطنة من أشد أشكال عضوية الفرد اكتمالا في الدولة الحديثة فهي تدخل في جوهر التركيب الذاتي للشخصية و ليست مجرد فكرة صورية باهتة تعبر عن شكل عفوي لارتباط ساذج ، و هي بذلك تعزز مفهوم الانتساب لجماعة و مجتمع و أرض و دين و عرق و نخبة سياسية معبرة عن طموح الشعب و من هذا الانتماء تتولد الحقوق و الواجبات ، و قد ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار المواطنة تعني الاعتراف الشرعي و الدستوري بحق الفرد في المشاركة و إدارة البلاد التي ينتمي إليها و تسيير شؤونها .

1. مفهوم المواطنة :

هي تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة .

(فوزي ، 2007، ص:07)

وتعرف على أنها " مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي أو مايعرف بالدولة ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طرق القانون " (الخليف وإسماعيل ، 2013 ، ص:25)

2. أبعاد المواطنة وأهدافها :

تتضمن فكرة المواطنة عدة أبعاد تنتهي في الأخير إلى هدف نهاني و هو تحقيق الوحدة و الترابط والتضامن بين أفراد الوطن الواحد و يمكن تلخيص هذه الأبعاد في:

1- تحقيق الوحدة الوطنية .

2- ضمان انتقال مقومات الأمة بما تحمله من معتقدات و عادات و تقاليد و قوالب سلوكية بين الأجيال

3- الحفاظ على الأنماط المثالية الضرورية لاستمرار الدولة .

4- توجيه السلوك الأخلاقي الذي يحافظ على هوية الامة من الضياع و الذوبان في الآخر .

5- المشاركة الطوعية في تكريس الاهداف العامة في النشاطات العامة للمجتمع .

6- تجفيف منابع العنف و الحقد بين شرائح المجتمع و السعي الى تقبل الآخر .

7- احترام القوانين الداخلية بكل إرياحية نظرا لعموميتها و امتثال الجميع لها .

8- احترام خصوصية و حقوق الآخرين بغض النظر عن لهجتهم و آرائهم و أعرافهم المخالفة لنا.

9- محاربة الفساد بكل أنواعه الاجتماعي و الأخلاقي و الاقتصادي و السياسي.

10- المشاركة الفعالة في الانتخابات و التعبير عن الرأي و الحق في المعارضة .

11- الخضوع العفوي و التلقائي للغرامات و الضرائب و أداء الالتزامات المالية.

12- حماية الممتلكات العامة و الخاصة و التبليغ عن أي ضرر يصيبها.

13- قرب السلطة السياسية من المواطن و الوفاء بالوعود السياسية لنيل ثقة المواطن .

14- السعي إلى تحقيق الشفافية في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمواطن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال اشراكه في اتخاذ القرار .

15- التداول على السلطة لضمان الحريات السياسية لتجفيف مصادر الفتن و الصراعات والعبث بمصير المجتمع .

16- خدمة الوطن و الذود عنه في السلم و الحرب و الأزمة .

17- تقريب مؤسسات الدولة من المواطن لتعزيز الثقة و تحقيق المسؤولية المتبادلة.

18- دعم المؤسسات الرقابية و السعي الى تطبيق القانون و محاربة الفساد لسيادة دولة القانون .

19- ضمان التنشئة الاجتماعية السوية المشبعة بقيم حب الوطن و مقومات الامة و المحافظة عليها من لغة و معتقدات وعادات و تقاليد و تراث ...

20- الاعتراف بالمغايرة و التعدد و الاختلاف داخل وحدة الوطن للقضاء على أشكال التفرقة.

21- المساواة أمام القانون و التفاوت في الاستحقاق وفقا لمبدأ الجدارة مما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

22- ترسيخ الشعور بالوطنية و الانتماء و المصير المشترك .

إذن تتضمن المواطنة الاستجابة علاقة تبادلية بين أفراد الوطن أو الامة الواحدة و بين النخبة السياسية المشرفة على الشؤون العامة و الرعايا و هذا لا يمكن تأسيسه إلا استنادا على نظام يساعد الفرد على اختيار منيمثلهأحسنتمثيلمنخلال الديمقراطية التي تكفل الحقوق العامة للمواطنين في إطار دستوري يختلف من دولة لأخرى و ينتهي في النهاية إلى تكريس دولة الحق والقانون لكن هذا المفهوم الأخير يكتنفه الكثير من الغموض

فالخطاب الذي يسوق دائما للجماهير يستند على هذا الأساس – أعني- تحقيق دولة الحق و القانون في العالم الغربي بعد سقوط أنظمة الحكم التيوقراطية المستبدة و بروز الدولة الحديثة و التي عمقت هذا المفهوم بعد سقوط أنظمة الحكم الشمولية و منها الدكتاتوريات المختلفة النازية و الفاشية و العسكرية و الشيوعية و ظهور هيئات أممية و دولية لحماية حقوق الانسان الطبيعية و الاجتماعية أوعند الدول المتخلفة التي كانت تحت الاستعمار التقليدي و بعد حصولها على الاستقلال سعت إلى تكريس دولة القانون التي يفرضها الدستور فما المقصود بدولة الحق و القانون و ما هي الشروط التي ينبغي أن تقوم عليها؟ أين يكون لمفهوم المواطنة مبررا شرعيا و في غيابها يبقى هذا المفهوم مجرد حلم طوباوي في تكريس مدينة فاضلة يسودها القانون .

3. **مفهوم دولة القانون:**

قد يختلف مفهوم دولة الحق و القانون من دولة لأخرى إلا أن المفهوم العام لها أنها الدولة التي تحمى فيها الحقوق الفردية من الممارسات التعسفية للسلطة ، حيث يتمتع المواطن في هذه الدولة بالحرية المدنية بشكل قانوني ، و يتمكن بموجب هذه القوانين من المطالبة بحقوقه في المحاكم، و قد أكد مونتيسكيو في كتابه " روح القوانين " أن السلطة بطبيعتها مستبدة و لهذا ينبغي أن تخضع كل سلطة للقواعد التي وضعها لها الدستور لكي تمارس بموجبها اختصاصاتها دون التعدي على سلطة أخرى.

1- و بهذا يمكن تعريفها على أنها خضوع الدولة بجميع هيئاتها و أفرادها لقواعد عامة مجردة ملزمة موضوعة مسبقا يحترمها كل من الحكام و المحكومين على السواء ، و يشمل نطاق تطبيقها جميع السلطات الحاكمة في الدولة ، فكل السلطات العامة تخضع للقانون و تلتزم حدوده و بأبسط تعريفاتها تكون " مؤسسة شرعية تَحكُمُ و تُحكم بالقانون " (political –encyclopidia.org).

4. **مبادئ و شروط دولة القانون :**

1- تقوم دولة القانون على سيادة الدستور الوطني عن طريق ممارسة القوة و ضمان الحقوق الدستورية لأفرادها و سلامتهم .

2- يعتبر المجتمع المدني شريكا يتساوى في قوة القرار مع قوة الدولة .

3- الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة (التشريعية القضائية و التنفيذية) للحد من التجاوزات في استعمال السلطة و العمل كأجزاء داخل الحكومة فلا تتعرض السلطتان التشريعية و التنفيذية في التدخل في السلطة التنفيذية إلا في حالات نادرة يحددها القانون .

4- ارتباط السلطة القضائية و التنفيذية بالقانون و لا تعملان ضده و السلطة التشريعية تقيد بالدستور.

5- السلطة الديمقراطية و التشريعية ترتبطان بالمبادئ الأولية و الحقوق الدستورية .

6- اشتراط جملة من التبريرات المنطقية لأفعال الدولة بشكل عام و تفعيل الشفافية فيها .

7- إيجاد جهة مستقلة لمراجعة أفعال أجهزة الدولة و القرارات الصادرة منها بما في ذلك قضايا الطعون و الاستئناف .

8- عمل تسلسل هرمي للقوانين و يشترط فيها التحديد و الوضوح لغلق الثغرات القانونية .

9- حظر الرجعية و توفير المصداقية في أفعال الدولة و تصرفاتها ، إضافة إلى حماية الافعال التي قامت بها الدولة في الماضي بحسن نية من اجراءات تتخذها في وقت لاحق .

10- تطبيق مبدأ التناسب في أفعال الدولة .

11- احتكار استخدام القوة المشروعة . (خروع ، 2004 ، ص:79)

بالإضافة إلى ذلك تقوم دولة القانون على الرقابة القضائية و هي رقابة تشريعية و إدارية وقضائية باعتبارها وسائل لحماية الفرد من انسداد السلطة و تعسفها و لخروج الفرد من رحمة الإدارة المتعسفة يتم الاحتكام الى السلطة القضائية ، فقد تتعسف السلطة التشريعية أو التنفيذية بإصدار قوانين تتعارض مع طموحات الشعب أو مبادئهم أو الصالح العام ، تبقى الرقابة القضائية الحكم الفصل .هذا فضلا عن الرقابة الشعبية من خلال المنتخبين البرلمانيين الذين يجبرون الدولة جهاز الدولة على الامتثال للقانون ، كما تقوم دولة القانون في إطار التعددية الحزبية على حق المعارضة السياسية منظمة للسلطة الحاكمة من خلال كشف عيوبها و العرض على مجالس المحاسبة و القضاء .

وتجدر بنا الإشارةإلى الاختلافات الشكلية في ممارسة المواطنة انطلاقا من أسسومنطلقاتإيديولوجيةأودينية فالممارسة الاشتراكية تقتضي استبعاد الحريات الفردية التي من شأنها أن تخلق الطبقية و الصراع بين أبناء الوطن الواحد أو ما يسميه كارل ماركس بالصراع الطبقي بين طبقة البروليتاريا و الطبقة البورجوازية و المواطنة تسعى إلى تذويب الفرد داخل الجماعة من خلال احلال مبدأ المساواة و يعتبر سان سيمون من أهم الفلاسفة و علماء الاجتماع الذين ثاروا على الطبقية و سعى إلى تكريس مفهوم العدالة القائمة على المساواة على الرغم من انتمائه للطبقة الأرستقراطية ، و مرتبته في الجيش التي ضمنت له الاحترام و المكانة المرموقة و المكاسب المادية، مع ذلك تخلى عن لقبه " الكونت " ازدراء و تحقيرا للطبقة التي ينتمي إليها لذلك حمل لقب "المواطن الصالح " .

و لعل من أهم الاسباب التي دفعته إلى ذلك معايشته لحال الحروب في دول العالم و وصوله الى تقدير معنى المواطنة و ما يحمله هذا المعنى من دلالات نفسية و اجتماعية وأخلاقية تجعل من فئة العمال و المواطنين

البؤساء الفئة القوية التي تحافظ على استقرار الدولة وتذود عن الدولة في حال الحروب و تحافظ على أمنها في حال الاستقرار، على خلاف الطبقة السياسية الأرستقراطية التي تسعى إلى الحفاظ على مصالها و استغلال من ينتجون الثروة و يحمون الوطن و هذا ما لخصه في كتابه " عقيدة الصناعيين " و كتاب "المسيحية الجديدة " و عمل جاهدا على إعادة الاعتبار للطبقات الأكثر فقرا في المجتمع و منحها الحق في المشاركة السياسية لكونها الأولى بذلك .

كما دعى إلى إنشاء علم الاجتماع الذي يكرس مفهوم المواطنة و يحقق العدالة الاجتماعية القائمة على المساواة بتبيان الأهمية التي يحتلها كل مواطن في الدولة و سر على نهجه **كارل ماركس** الذي تأثر بأفكاره و **شارل فوريه**

أما فكرة المواطنة في الإيديولوجيا الرأسمالية فهي تهدف في الأساس إلى ضمان الحريات الفردية في كل الأصعدة الاقتصادية و السياسية و الفكرية و رفض كل أشكال القمع و التسلط فالمواطنة بهذا المعنى موازية لمفهوم الحرية في الانتاج و خلق الثروة و تحقيق التطور و منح الفرد حقه الطبيعي في التملك و الابداع و النشاط و منحه الحرية في الممارسة السياسية و الانتخاب و المعارضة والرفض و إبداء الرأي في إطار قانوني منظم مما يعزز شعور الفرد بالاعتزاز و الارياحية في ظل مشاركته في اتخاذ القرار و التعبير عن الرأي و هذا يغذي روح التعاطف الاجتماعي الصادق بين أفراد المجتمع من خلال تقاسم المسؤولية الاجتماعية و الاشتراك فيها ، بدلا من تفويضها لجهة معينة بيدها زمام الأمور .

غير أن البعض الآخر قد عبر عن رفضه لمفهوم المواطنة و ما يرتبط بها من فكرة الوطنيةكإطار نظري لمفهوم المواطنة و القومية التي تسعى الى ترسيخ مقومات المواطنة بغض النظر عن العرق أو الدين أو النسب انطلاقا من السعي إلى تحقيق الوحدة بين المنتمين لنا في الوطن و اللغة بغض النظر عن الدين و الأصول التي يقوم عليها ، أين تكون الأولوية لابن الوطن عمن سواه حتى إن كان ابن الوطن كافرا و الآخر مسلما ، حيث أشار محمد قطب في كتابه " مذاهب فكرية معاصرة " إلى هذه القضية رافضا مفهوم الوطنية و القومية و الأسس التي تقومان عليها على اعتبارها مفاهيم غربية هدفهما إماتة و انتزاع فكرة الجهاد من الشعوب الاسلامية تحت غطاء مبطن ظاهره الوحدة وباطنه التفرقة .

و هذا يوضح اختلاف وجهات النظر حول دلالة المواطنة و دلالة المرامي التي تهدف إليها، إلا أن ما يهمنا هنا ليس البحث في هذه المنطلقات المتباينة و إنما مدى ارتباط هذا المفهوم بالواقع العملي في ظل التغيرات الراهنة للدولة الحديثة في مجتمعنا العربي عموما و الجزائري على وجه التحديد ومدى تجلي مفهوم المواطنة عند الشباب الجزائري و علاقة هذا المفهوم بالهجرة غير الشرعية والتي أخذت منحا خطيرا في الآونة الأخيرة .

قبل الإجابة عن هذه الاستفهامات ينبغي أن نتطرق إلى دلالة و أسباب و نتائج الهجرة غير الشرعية لنرى إن كانت لها بواعث ذات صلة وثيقة بالمواطنة أم أنها ترجع إلى بواعث دخيلة تتجاوز علاقة الفرد بالجماعة التي ينتمي إليها ، فما المقصود بالهجرة غير الشرعية و متى يمكن أن نقول بأن الشخص مهاجر بطريقة غير مشروعة و ما هي أسباب الهجرة غير الشرعية و هل لها علاقة بفكرة المواطنة ؟

5. **مفهوم الهجرة غير الشرعية:**

تحمل الهجرة غير الشرعية عدة تسميات منها الهجرة السرية والحرقة بفتح القاف و نطقها(g) بالفرنسية و الهجرة غير القانونية وهي فعل المغادرة من إقليم الدولة الأصل و دخول دولة الاستقبال دون اتباع الاجراءات القانونية التي تجعل من فعله عملا غير مشروعا ، و عادة ما يكون ذلك بمساعدة عصابة تهريب المهاجرين و يعرفها المشرع الجزائري على أنها مغادرة الاقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية ، و ذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أيضا مغادرة الاقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير المراكز الحدودية " (الحلايقة ، 2019)

6. **أسباب الهجرة غير الشرعية :**

إن الحديث عن الهجرة غير الشرعية يحيلنا مباشرة إلى مفهوم المواطنة و الأبعاد التي تقوم عليها في ظل دولة القانون و يمكن تلخيص اسباب الهجرة غير الشرعية في محورين أساسين و هما الجذب و الطرد و من أساب الطرد .

1- الأسباب الاقتصادية :

لعل أهمها قلة مناصب العمل أو تدني المستوى المعيشي و انخفاض الأجورمما يتسبب في ضعف القدرة الشرائية للمواطن و اللجوء الى طرق غير المشروعة في اكتساب لقمة العيش مثل بيع المخدرات و فتح ابواب الدعارة و المتاجرة بالأعضاء و الاختطاف و استغلال القصر و التسول مما يؤدي الى تصدع البنية التحتية و لعل أهم الاسباب الاقتصادية المؤدية إلى ذلك اتساع قاعدة البطالة و التصريح الحكومي بنسبة البطالة تتعارض تماما مع معطيات الواقع.

هذا بالإضافة إلى المديونية من صندوق النقد الدولي و البنوك العالمية التي تلجآ إليها الدول المتخلفة و ما يترتب عنها من فوائد تتضاعف سنويا مما ينعكس بالسلب على قيمة العملة و التقشف و ما يفرضه صندوق النقد الدولي على هذه الدول من ضرورة اعتماد النظام الرأسمالي و بالتالي غلق المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة

و بيعها للخواص الذين هم في أغلب الاحيان رجال الدولة و تسريح العمال و رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الضرورية ففي الجزائر مثلا " ... و انخفاض قيمة الدينار سنة 1990 هذا التضخم نتج عنه ارتفاع الاسعار و انخفاض المستوى المعيشي بالإضافة الى تحرير التجارة الخارجية و عدم حماية المنتوج الوطني نتج عنه افلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية "(الجريدة الرسمية، 2009)

فاقتصاد الريع الخالي من تحمل المسؤوليات الاجتماعية و فسح المجال أمام النهب و الاحتيال في غياب الرقابة يسفر عنه لا محال الى الهجرة غير الشرعية .

2- **الأسباب الاجتماعية** :

انتشار الآفات الاجتماعية المختلفة مثل النهب و الاحتيال و السرقة وانعدام الأمن و تعاطي المخدرات، مما يهدد استقرار المواطن داخل البلد الأم ، و ضعف الروابط الاجتماعية نتيجة للخوف من الآخر ليس الاجنبي و إنما ابن الوطن مما يستدعي البحث عن بدائل عن الواقع الاجتماعي المخزيو التخلي عما يربط الفرد بالوطن.

3- **الأسباب السياسية** :

من أهم الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية الحروب الأهلية و الصراعات الداخلية مما يتسبب بانعدام الأمن و اللجوء إلى الدول الأكثر أمنا بغض النظر عن دينها أو تقبلها للآخر أو مشاركتها في العادات و التقاليد و هذا يعني التخلي عن الوطنية و المواطنة التي عجزت الدولة على تكريسها. هذا فضلا عن الاستخفاف بالشعوب في اتخاذ القرارات السياسية التي تمس بهويتها مما يؤدي الى استفزازها و الثورة ضد أنظمة الحكم الاوليغارشية التي تتستر وراء شعار الديمقراطية .

و لعل عدم الفصل بين السلطات الثلاثة في الدولة و الحد من صلاحية السلطة القضائية و التلاعب بمصير الشعوب و عدم محاسبة المعتدي و بعد المواطن عن الادارة و الانفراد باتخاذ القرار و اقصاء الشعب من الفضاء العمومي والقضاء على كل أشكال الاحتجاج و التجمع و قمع الحريات الصحافية وتوجيه الصحافة التي تمثل السلطة الرابعة في العالم نحو مناقب السلطة السياسية و التستر على الفساد ، و غيرها كلها أسباب تؤدي الى الهجرة غير الشرعية .

4- **الأسباب النفسية :**

شعور المواطن بالدونية و الاغتراب الذاتيين من جراء الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي والسياسي و انعدام الأمن مما يشعر الفرد بالرهاب و الخوف و الوسواس القهري من التناقضات التي تعيشها الشعوب في دول العالم الثالث ، و انعدام النموذج المثال الذي من المفترض أن تصنعه هذه الدول لإطاراتها، الأمر الذي أدى إلى احتقار الذات و البحث عن النموذج المثالي عند الآخر و الذي استطاع أن يجسده أغلب من لجأ الى الهجرة غير الشرعية من تحسن في المستوى المعيشي و تحقيق الذات بعد الفقر و التهميش الذي طالهم في بلدهم الأصلي

5- **الأسباب الثقافية :**

التلاعب بثقافة الأمم و مقوماتهم الأصلية التي تدخل في صميم مواطنتهم واعتزازهم بأصلهم كالتلاعب باللغة والمطالبة بتدريسالدارجة في المدارس الحكومية النظامية "أثار إدراج مصطلحات من "الدارجة " المغربية في المقرر الدراسي للسلك الابتدائي للموسم الجديد الكثير من الجدل خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي، لتدخل الوزارة الوصية على الخط و توضح ... " (الدهيمي ، 2010، ص04)

و إدخال عادات و تقاليد و أعراف تتنافى مع عقلية المجتمع و دينه مثل "عيد الهالوين" والاحتفال بطقوس شركية ترجع إلى ما قبلالإسلام، و في المقابل تعرية الاسلام من مضمونه باسم الانفتاح على الثقافات و تقليص الحجم الساعي مع تخفيف البرامج إلى النصف بل تفريغها من محتواها " أخذت وزارة التربية الوطنية بالمغرب مناهج و مقررات التربية الاسلامية لمراجعة شاملة ... التي قالت الوزارة إنها تستهدف ترسيخ قيم الاسلام السمحة و التعايش والتسامح و الانفتاح و احترام الآخر ...لكن التغيرات تناولت الكم و الكيف، و وصل حجم الحذف و التقليص من المقررات إلى نصف ما كان معتمدا في السابق " (الجزيرة نت)

هذا فضلا عن فرض الرقابة على المؤسسات الدينية و تحديد المواضيع التي لا ينبغي الخروج عنها في الدروس والمواعظ و الخطب و التي ترتبط في مجملها بالجانب التاريخي الذي لا يستجيب للظروف الراهنة .

بالإضافة إلى تقزيم الشخصيات الفذة التي تعتبر بمثابة رموز لهذه الدول و رفع الشخصيات الشاذة و المغنين في المقررات التربوية . هذا فضلا عن تهميش الاطارات و استغلال خريجي الجامعات في وظائف مقابل أجور مخزية تقل عن 100 يورو في الشهر و التي يتقاضاها المهاجرون في اليوم مما استوجب هجرة الأدمغة بكل الطرق المشروعة و غير المشروعة .

هذا فضلا عن المنتخبين البرلمانيين و انخراطهم في لعبة الاستهلاك العشوائي للفكر السياسي والموالاة للسلطة و المصادقة على القرارات التي لا تستجيب لطموحات الشعب أو هويته ، بل التي تخدم طبقة سياسية معينة بغض النظر عن موقف الشعب منها ، فغياب الوعي عند من يفترض أن يوصل صوته يفقده الثقة في كل شيء .

خلاصة :

إذا كانت المواطنة تقتضي إشراك المواطن في الفضاء العمومي و في اتخاذ القرارات التي تخص مصيره و مصير القيم التي تحافظ على صموده أمام الثقافات المتعددة التي تجتاح العالم وتلج أبوابه دون إذن، بما تحمله من لغة و عادات و تقاليد و دين و قوالب سلوكية ، فإن كل تراجع عن هذه القيم سيسفر عن تراجع في سلم القيم و بالتالي تخلي الفرد عن هويته التي لا تعني له سوى الارتباط برقعة جغرافية لا يربطه بها إلا التوتر والقلق من تحديد الماهية التي لم تعد إلا ماهية زائفة وتحقيق ذاته التي عرفت الاغتراب عن ذاتها ولم تجد لنفسها مستقرا في الوطن.

الأمر الذي يؤدي بها الى تحويل الاغتراب النفسي الناجم عن اليأس الى اغتراب مادي يبحث عن وطن تلتقي فيه الروح مع الجسد و ليس من سبيل الى ذلك إلا من خلال الحرقة أو الهجرة غير الشرعية في غياب دولة الحق و القانون التي تسهر على راحة أبنائها من كل الجوانب الحياتية، فلم تعد الوطنية و لا المواطنة و لا الأمة و لا القومية و لا حتى العصبية تعني له شيئا بعد أن تآكلت هذه الشعارات الطوباوية التي اجتثها الحقد الذي تغذيه السياسات الأوليغارشية و الممارسات الدكتاتورية التي تتستر وراء الديمقراطية و الخطابات الشعبوية التي تحمل من التناقضات ما يمنعها حتى التعبير عن الواقع البائس بألفاظ رنانة فالهجرة غير الشرعية هي الملاذ الذي تبقى لأبناء دون وطن ودون حقوق ودون اعتبار .

قائمة المراجع :

1- ابن منظور أبي الفضل جمال الدين(2000) ،لسان العرب،دار صاد للطبع والنشر،ط 1 ،ج15 ،بيروت.

2- الجريدةالرسمية،العدد 15 ، 8 -3-2009

3- الجزيرة نت – الرباط حذف وتقليص مناهج التربية الاسلامية بالمغرب اطلع عليه يوم 25 -02-2019 .

4- خروع أحمد (2004) ،دولة القانون في العالم العربي الإسلامي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

5- الخليف شروق ، إسماعيل محمد (2013) ، المواطنة وتعزيز العمل التطوعي ، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، السعودية.

6- الدجاني أحمد صدقي (1999) ، مسلمون و مسيحيون في الحضارة العربية الاسلامية ، القاهرة ، مركز يافا للدراسات و الابحاث .

7- الدهيمي الأخضر عمر (2010) ،التجارب العربية في محاربة الهجرة غير المشروعة حول الهجرة السرية في الجزائر، المملكة السعودية .

8- غادة الحلايقة، اطلع عليه بتاريخ 14-02-2019 بالتصرف mawdoo3. com .

9- فوزي سامح (2007) ، المواطنة ، مركز القاهرة لحقوق الانسان ، ط1 ، القاهرة ، مصر .

10- political –encyclopidia.org

11- m.arabi21.com صدر يوم 04 -09 – 2018 واطلع عليه يوم 13 -02-2019